تحرك عاجل: UA 263/10 رقم الوثيقة: ASA 17/050/2010 الصين بتاريخ: 20 ديسمبر/كانون الثاني 2010

تحرك عاجل

نجل ناشطة من اليوغور يزعم أنه تعرض للتعذيب

يتعرض عبد الحكيم عبد الرحيم، وهو سجين رأي وابن للناشطة اليوغورية ربيعة قدير، للتعذيب في السجن في إقليم تشينجيانغ يوغور ذي الحكم الذاتي في الصين، حسبما تزعم عائلته. وقد تدهورت صحته منذ وضعه في الحبس الانفرادي في 3 نوفمبر/تشرين الثاني، وتساور عائلته بواعث قلق بالغ بشأن سلامته.

فقد زار عبد الحكيم عبد الرحيم أقرباء له في سجنه في 13 ديسمبر/كانون الأول وأبلغهم أنه تعرض للتعذيب واحتجز في الحبس الانفرادي عقب مشاهدته حادثة في السجن كانت سلطات السجن تريد الإبقاء عليها سراً. حيث طلب منه توقيع وثيقة ينكر فيها ما شاهده ولكنه رفض.

وطبقاً لأقاربه هؤلاء، بدا عبد الحكيم عبد الرحيم ضعيف البنية. وتساورهم بواعث قلق بشأن إبصاره ويقولون إنهم شاهدوا "بقعاً سوداء في عينيه".

وحُكم على عبد الحكيم عبد الرحيم بالسجن تسع سنوات في أبريل/نيسان 2007 بتهمة "التحريض على أنشطة انفصالية والمشاركة في مثل هذه الأنشطة" بسبب نشره مقالات على شبكة الإنترنت. وطبقاً لمصادر إعلامية تابعة للدولة، فقد حظيت حقوقه القانونية بالحماية أثناء المحاكمة، بينما نشرت المعلومات المتعلقة بمجريات محاكمته قبل ثلاثة أيام من انعقادها، واعترف فيها بالتهم الموجهة إليه. بيد أن عائلته تدعي أنه لم يعط الحق في تمثيل قانوني من اختياره، وأنها لم تبلَّغ بموعد المحاكمة قبل انعقادها، وأن أي "اعتراف" يمكن أن يكون قد انتزع منه تحت التعذيب.

يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية أو بالصينية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات إلى الإفراج عن عبد الحكيم عبد الرحيم فوراً وبلا قيد أو شرط؛
- لحض السلطات على كفالة عدم تعرض عبد الحكيم عبد الرحيم للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة، وعلى ضمان تقديم أي شخص مسؤول عن التعذيب أو سوء المعاملة إلى ساحة العدالة طبقاً للمعايير الدولية؛
- لضمان السماح له بالالتقاء بعائلته ومحاميه، وبتلقي أي علاج طبي يمكن أن يكون بحاجة إليه.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 31 يناير/كانون الثاني 2011 إلى:

Prison Governor
Jianyuzhang
Xinjiang Weiwuer Zizhiqu di si jianyu
Kashidonglu
Wulumuqi 830013
Xinjiang Weiwuer Zizhiqu

People’s Republic of China
طريقة المخاطبة: عزيزي مدير السجن

Chairman of the Xinjiang Uighur Autonomous Regional People’s Government
Nur BEKRI Zhuxi
Xinjiang Weiwuer Zizhiqu Renmin Zhengfu Bangongting
2 Zhongshanlu, Urumqi 830041
Xinjiang Weiwuer Zizhiqu
People's Republic of China
فاكس: 2817567 991 86 +؛ أو 2803621
بريد إلكتروني: master@xinjiang.gov.cn
طريقة المخاطبة: عزيزي الرئيس

Premier of the People's Republic of China
WEN Jiabao Guojia Zongli
The State Council General Office
2 Fuyoujie, Xichengqu
Beijingshi 100017
People's Republic of China
فاكس: + 86 10 65961109 (c/o Ministry of Foreign Affairs)
طريقة المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين للصين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

نجل ناشطة من اليوغور يزعم أنه تعرض للتعذيب

معلومات إضافية

لم يتمكن عبد الحكيم عبد الرحيم من الاتصال بعائلته طيلة فترة 18 شهراً عقب اعتقاله للمرة الأولى في يونيو/ حزيران 2006. وأثناء لقائهم الأول به لمدة 15 دقيقة في سجن بايجياهو، بالقرب من أورومقي، عاصمة إقليم تشينجيانغ يوغور ذي الحكم الذاتي، في 6 ديسمبر/كانون الأول 2007، وجده أقرباؤه شديد الشحوب والضعف وادعوا أنه لم يكد يتعرف عليهم. وأبلغهم أنه كثيراً ما فقد الوعي وأنه دخل في غيبوبة مرتين في السجن. وعندما سألت عائلته سلطات السجن عن صحته، عزا موظفو السجن حالته هذه، على ما يبدو، إلى معاناته من مشكلات في القلب، مشيرين إلى أن حالته يمكن أن تتدهور أكثر إذا ما رفض "التعاون" أو "الاعتراف بذنبه".

ويتفشى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على نطاق واسع أثناء جميع أشكال الاعتقال رغم أن الصين قد صدّقت على "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب" في 1988. وتتلقى منظمة العفو الدولية تقارير بانتظام عن وقوع وفيات في الحجز يعود سببها إلى التعذيب في مجموعة مختلفة من مؤسسات الدولة، بما فيها السجون ومرافق "إعادة التربية من خلال العمل" ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة.

وقد أقرت السلطات أنظمة عديدة بهدف إلى تعزيز الحظر الرسمي المفروض على التعذيب الذي ينص عليه القانون الجنائي للصين. بيد أن فئات التصرفات المحظورة محدودة ولا تتقيد بصورة كاملة بالتعريفات التي وضعها القانون الدولي للتعذيب. فالمادتان 247 و248 من القانون الجنائي توردان عدة جرائم تتعلق بحظر التعذيب؛ بيد أن التهم المتعلقة بهذه الجرائم لا يمكن أن توجه إلا ضد طيف محدود من الموظفين في ظروف وأماكن بعينها. وقد وضعت سلطات الادعاء، التي تتولى التحقيق في جرائم التعذيب ومقاضاة مرتكبيها أيضاً، معايير صارمة لقبول الدعاوى، ما يزيد من القيود المفروضة على تطبيق هذه الأحكام.

وكثيراً ما تصِم السلطات الصينية أي شكل من أشكال التعبير المستقل عن الهوية الإثنية لليوغور بأنه "توجه انفصالي" أو "تطرف ديني"، وقد شنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي حملة قاسية ضد من تدعوهم "القوى الثلاث". ونتيجة لذلك، يعتقل العديد من اليوغور بصورة تعسفية ويودعون وراء القضبان كسجناء رأي. وقد ازداد الوضع سوءاً عقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدمت السلطات الصينية "الحرب على الإرهاب" في بُعدها العالمي لتبرير القمع الشديد لليوغور.

إذ استهدفت عائلة ربيعة قدير من جانب السلطات منذ اعتقالها للمرة الأولى كسجينة رأي في 1999. وتكثَّف هذا الاستهداف عقب الإفراج عنها بعفو طبي مشروط في 17 مارس/آذار 2005 ومغادرتها الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتدعي ربيعة قدير أنها تلقت تحذيراً من أن تنخرط في العمل مع أعضاء مجتمع اليوغور الإثني أو تتحدث أمام الملأ عن "القضايا الحساسة"، وإلا "فسيتم القضاء على أعمالها وأبنائها". وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، أي

في اليوم الذي أعقب انتخاب ربيعة قدير رئيسة "للمؤتمر العالمي لليوغور"، أصدرت محكمة في الصين على اثنين من أبنائها، وهما عليم عبد الرحيم وقهار عبد الرحيم، حكماً بدفع غرامة تبلغ ملايين الدولارات الأمريكية، بينما حُكم على عليم بالسجن سبع سنوات بتهم تتصل بالتهرب من دفع الضرائب. وفضلاً عن ذلك، باشرت السلطات في مطلع أبريل/نيسان، حسبما ورد، إجراءات لتقييم الأعمال التجارية لعائلة قدير بغرض تصفيتها.

وفي 5 يوليو/تموز 2009، أعقبت قمع الشرطة لمسيرة بدأت سلمية لليوغور في أورومقي أعمال شغب عنيفة. وخلال ساعات، ألقت السلطات الصينية باللائمة على الجماعات الصينية الناشطة فيما وراء البحار، بما في ذلك "المؤتمر العالمي لليوغور" وربيعة قدير، فيما وصفته "بممارسة العنف مع سبق الإصرار". ونفت ربيعة قدير هذه المزاعم.

وجاءت المظاهرة في أورومقي كرد فعل على التقاعس المتصوَّر للسلطات عن اتخاذ إجراءات عقب مقتل عمال مصنع مهاجرين من اليوغور في إقليم غوانغدونغ، في جنوب الصين. ووقعت الاحتجاجات على خلفية شعور واسع بالاستياء في صفوف اليوغور تراكم على مر السنين بسبب القمع والتمييز الرسميين. وقال المسؤولون الصينيون إن 197 شخصاً لقوا مصرعهم في العنف الذي اندفع في 5 يوليو/تموز. ووصفوا 156 من بين من قتلوا بأنهم "أشخاص أبرياء"، وكان بينهم 134 من الهان الصينيين، و11 من الهوي، و10 من اليوغور، وواحد من منشوريا. وتشير مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع شهود عيان عقب الاضطرابات إلى استخدام قوات الأمن القوة المفرطة، الأمر الذي ربما أدى إلى مقتل مئات أخرى من اليوغور أثناء الأحداث.

التحرك العاجل UA 263/10 رقم الوثيقة: ASA 17/050/2010
تاريخ الإصدار: 20 ديسمبر/كانون الأول 2010